

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيكتيخادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
عدد: ٢٩/تجارية/تسير/٢٠١٣

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد المناسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التكريدي وغيود صلاح التميمي وميخائيل شمشون قس كوروكيس وحسين أبو كئمن المائونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / فراس علي حسين / وكيله المحاميان عماد علي حسين وعلمر علي موسى.  
التميز عليهما / المدعي عليهما / ١- السوكل الأقسام لوزرة الداخلية / إضافة لوظيفته .  
٢ - وزير الداخلية / إضافة لوظيفته / وكيله الموقف المحققي  
تطلب علي حسين علي .

#### الإشعاء

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وسيلاه أمام محكمة القضاء الإداري انه التحق في مديرية شرطة ديالى بعد سقوط النظام بداية عام ٢٠٠٤ ، حيث انه اول ضابط شرطة يلتحق في العراق في مديرية شرطة محافظة ديالى واستمر في محاربة الإرهاب رغم الظروف التي مرت بها المحافظة وحافظ على الأمن والنظام وحصل على الكثير من كتب الشكر والتقدير والشهادات التقديرية من مجلس المحافظة والمحافظ ، وفي عام ٢٠٠٨ دخل دورة في أمتابيا لمعالجة الأزمات واجتاز الدورة بنجاح وحصل على شهادات بذلك . وفي عام ٢٠٠٩ حصل ختلاف بينه وبين قائد شرطة ديالى اللواء السركن عبد الحسين داسوك الشكري عندما كان يشغل منصب مدير مكتبه حيث كانت الفوضى تعم المحافظة والوضع الأمني متردي والفساد الإداري والمالي واته كان من المتهمين الذين تتحمل لهم أنفسهم تعيث بأمن وأسوان المواطنين وكان صاحب حق ويعرف بذلك المحافظ ومجلس المحافظة والشرفاء من الضباط والقادة المدنيين في قيادة شرطة ديالى ولكن تم محاربته من قبل قائد شرطة ديالى وذلك بإرسال كتب سرية الى وزارة الداخلية بعدم الحاجة الى خدماته ، غمأ بأنه كان يشغل مناصب مهمة في قيادة شرطة ديالى ولم يكن هنالك اي مجلس تحقيقي صدر بحقه بطول خدمته وشغل مناصب منذ كان برتبة ملازم أول والتي صدر أمر التقاعد ،



كوت ماري عيراق  
داد كاي بالآي لينيكيحادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧١/٢١١٤٣١/٢٠١٣

حيث تم نقله إلى أقوال الطوارين من قبل قائد الشرطة وأصبح بمنصب معاون آمر فرج وهذا مخالف للقانون ، لأن هناك توجيهات من قبل وزارة الداخلية بعدم السماح لضباط الشرطة بالتدخل في أقوال الطوارين وبعد ذلك قام بنقله إلى مناصب مختلفة داخل المحافظة ، بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١١ صدر الأمر الإداري المرقم ( ٨٥٣٥٢ ) الذي تم بموجبه إحالته على التقاعد بدون سبب يذكر ولم يشغل أي مجلس تعقيبي بحقه .  
لقد تم المدعي بموجب لقمته الموزع ٢٦/١١/٢٠١١ إلا أنه لم يست بانتظام رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٢ طلباً بالحكم بإلغاء الأمر الإداري الصادر من المدعي عليه وإعادته إلى الخدمة وفي جلسة مراجعة يوم ٧/٣/٢٠١٢ دخلت المحكمة رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة شخصاً ثالثاً في الدعوى لغرض الاستيضاح ، ونتيجة للمرافعة المضروبة العليا أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٢ وبعد الاضطرار ( ١١/٢١/٢٠١٢ ) حكماً بالاتفاق بقضي رد دعوى المدعي طعن المميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية الموزعة ٢١/١٣/٢٠١٣ طلباً لنقله للأجانب الواردة فيها .

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وبعد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وبعدم عطف النظر في الحكم المميز وبعد ان المدعي (المميز) يدعي في الدعوى المقامة امام محكمة القضاء الإداري بالعدد ( ٢١/٢١/٢٠١٢ ) بصدر الأمر الإداري المرقم (٨٥٣٥٢) في ٢٠/١١/٢٠١١ من المدعي عليه الأول ( الوكيل المتقدم ) لوزارة الداخلية بإحالته على التقاعد دون سبب مبرر وطلب إلغاء الأمر الإداري الشف الذكر . وحيث ان المدعي (المميز) أحيل على التقاعد استناداً لعدالة (٣٦/١٠/٢٠١١) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي التالف المرقم (١٨) لسنة ٢٠١١ لوجود معلومات سلبية بحقه تشير إلى عدم كفايته استناداً لقرار المجلس التعقيبي والنتيجة المستخلصة لهذا الغرض فضلاً عن شموله بقانون المساواة والعدالة المرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ ، والذي أوجب البند ( ثلثاً ) من المادة (٦) منه إنهاء خدمات جميع منتسبي الأجهزة الأمنية القمعية وإحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد حيث كان المدعي

كوأماري عوراق  
داد كاي بالآي نونكبادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ٢٦ / التسمية / تمييز / ٢٠١٣

قبل ٢٠٠٣/٤/٩ عضواً بقيادة فرقة في حزب البعث (المنحل) وشابطاً في استخبارات مديرية شرطة بابل كما يتضح من الكتاب المرفق (٥٠٨٥) الصادر من وزارة الداخلية / المديرية العامة تمشون الداخلية والأمن في ٢٠١٢/٣/٣ لذا فالأمر الصادر بإعادته على القاعد متعلق مع القانون إضافة الى ان إلغاء الأمر بإعادته الى الخدمة تشمل فيها بعد ان تركها عوامل مختلفة من النظافة والزراعة وسواها من الحاجات الى خدمات طالب العودة وهي امور تقديرية تعود الى سلطة الإدارة بحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت بهذا الاتجاه والقررت رد الدعوى كونها مقامة على سند غير صحيح إضافة الى عدم نفع المدعي عليه الاثر بالتخصيص المعنوية فهكون خصمها التمييز صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتعميل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالاطلاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

الرئيس  
مدحت المعهود

العضو  
فروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
كريم فهد محمد

العضو  
كريم احمد بابان

العضو  
محمد صالح الشاذلي

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون فيس كوريس

العضو  
حسين ابو الكثر